دشن مبنى الأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي في الرياض

خادم الحرمين يدعو الدول المستهلكة الرئيسية إلى خفض الضرائب على المنتجات البترولية

الرياض - النقل والمواصلات

دشن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مبنى الأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي في الرياض، وأزاح الستار عن اللوحة التذكارية إيذاناً بافتتاح المبنى.

وبعد أن اطلع الملك عبدالله على مجسم للمبنى استمع إلى شرح موجز من الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز حول المراحل التي مر بها المشروع منذ أن كان فكرة إلى أن تم الانتهاء من تنفيذه.

بعدها التقى خادم الحرمين الشريفين بوزراء الطاقة والبترول من الدول الشقيقة والصديقة الذين حضروا جلسات منتدى الطاقة وحفل افتتاح مبنى الأمانة العامة للمنتدى.

خفض الضرائب

وفي كلمته خلال جفل الافتتاح دعا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدول المستهلكة الرئيسية إلى خفض الضرائب على المنتجات البترولية إذا ارتفعت أسعار البترول، لتخفيف العبء عن مواطنيها، كما طالبها بالحد من المضاربات التي تحدث بسوق البترول، ومقاومة الإشاعات الكاذبة، والمعلومات المضللة التي تشوه حقائق السوق البترولية.

وأعرب عن أمله في أن يكون ذلك بداية العمل في المشروع الدولي لتأسيس قاعدة عالمية للمعلومات، وأن يكون لجهود الأمانة العامة الأثر الفعال في تعزيز الحوار بين المنتجين والمستهلكين، وحماية الاقتصاد العالمي من الهزات، موكداً أن ذلك هو ما حرصت عليه المملكة عندما اقترحت تكوين هذه الأمانة قبل خمس سنوات.

سياسة المملكة البترولية

وتحدث خادم الحرمين الشريفين عن السياسة البترولية للمملكة قائلاً إن سياستنا البترولية واضحة المعالم، وتتميز بالصدق والشفافية، وهي مبنية على اعتقادنا الراسخ بأننا جزء من العالم، نشاركه الرخاء والشدة، وأن مصلحتنا الوطنية لا تتعارض مع مصالح المجتمع الدولي، وأن هذه السياسة قائمة على ركنين أساسيين، الأول هو تحقيق سعر معقول وعادل للبترول، والثاني هو توفير الإمدادات الكافية من البترول لكل المستهلكين.

زيادة الطاقة الإنتاجية

وفي سبيل الوصول إلى هذين الهدفين، أكد أن المملكة قامت بزيادة طاقتها الإنتاجية على نحو لا يمس بحقوق أجيالنا القادمة ولا يضر بالحقول، وتبنت داخل الأوبك وخارجها موقفاً معتدلاً في كل ما يتعلق بالإنتاج والتسعير، وعمدت إلى زيادة الإنتاج كلما حدث نقص في العرض، واتبعت أسلوب التنسيق والتشاور مع المستهلكين، ومع صناعة البترول العالمية. وأضاف أن كل الجهود التي تبذلها الدول المنتجة لن تؤتي ثمارها ما لم يقابلها موقف إيجابي من الدول المستهلكة الرئيسية بالحد من المضاربات التي تحدث بسوق البترول، ومحاربة الشائعات وخفض الضرائب.

واختتم خادم الحرمين الشريفين قائلاً: "إن سياستنا البترولية جزء من سياستنا العامة التي ترمي إلى إحلال الحوار محل الخصام، والتعاون محل الصدام" ■